بها لانه داخل في احد التقديرين عند انتفاء الحال كما لا يخفى قوله المحشي
ولا شك اه فيه بحث لان عدم المانع كاشف عن شرط وجود
كعدم الباب المانع للدخول فانه كاشف عن وجود فطاو لم
قوام يمكن النفوذ فيه وكعدم الهوم لسقوط السقف
للسقوط فانه كاشف عن وجود مسافة يمكن تحرك السقف
فيها للسقوط الا انه ربما لا يعلم الشرط الوجودي المعتبر في
علة الوجود الا بلازم عدمي فيعبر عنه بذلك اللازم العدمي
فسبق الى الاوهام ان ذلك العدمي معتبر في علة الوجود
والامر ليس كذلك فظهران الامور الداخلة في العلة التامة
كلها وجودية فتكون هي ايضا موجودة بوجود اجزائها بانفسها
وجوابه ان التحقيق ان بديهة العقل لا تجوز كون العدم
مؤثرا في الوجود مفيدا له ولكن تجوز ان يتوقف التاثير في الوجود
على امر عدمي كما تجوز توقفه على امر وجودي فعلى هذا جاز
ان يكون مدخلية الشئ في وجود الاخر من حيث وجوده فقط
كالفاعل والشرط والمادة والصورة وان يكون من حيث عدمه
فقط كالمانع وان يكون من حيث وجوده وعدمه معا كالمعد
اذ لا بد من عدم الطاري على وجوده فوجوب كون كل واحد
من اجزاء العلة التامة موجودا مما لم يحكم به ضرورة العقل
وهو ليس مما قام عليه البرهان في نفس الامر قوله المحشي على
جميع اوضاع المقدم وتقاديره الظاهر ان يكون التقادير
غير الاوضاع لكن المناسب لذكر التقادير فقط في الجواب
ان يكون التقادير عبارة عن الاوضاع وانما اعتبر التقادير
ولم يقيدها بامكان ها في نفسها بل بامكان اجتماعها
مع المقدم اشارة الى ما مر الاول انا اذا قلنا كلما كان
زيد انسانا كان حيوانا لا نقتصر في لزوم الحيوانية على انها

ثابتة في كل وقت من اوقات ثبوت الانسانية بل اردنا مع
ذلك كل تقدير يمكن اجتماعه مع المقدم من كون زيد قائما او
قاعدا او كون الشمس طالعة او الليل موجودا الى غير ذلك فان
الحيوانية لازمة للانسانية في جميع الاوقات والاحوال والاوضاع
التي لا تنافي استلزام المقدم للتالي الثاني ان امكان التقادير
في نفسها ليس بشرط اذ يجوز استحالتها في نفسها ما لم تكن منافية
للاستلزام كقولنا كلما كان الفرس انسانا كان ناطقا فانه يمكن
ان يجتمع المقدم مع كون الفرس ضاحكا وان استحال في نفسه
الثالث انا لو عممنا التقادير في الكلية بحيث تتناول التقادير
التي يمتنع اجتماعها مع المقدم لزم ان لا يصدق كلية اصلا فانا
لو فرضنا المقدم مع عدم التالي او مع عدم لزوم التالي له لا يلزم
التالي اما على الاول فلانه يستلزم عدم التالي فلو كان ملزوما
للتالي ايضا كان امر واحد ملزوما للنقيضين وهو محال واما
على الثاني فلانه يستلزم عدم لزوم التالي فلو كان ملزوما
للتالي ايضا كان ملزوما لم يكن ملزوما وهو ايضا محال قوله
المحشي وتاتيهما اه قد عرفت فيما ذكرناه لشرح كلام المص ما يصلح
جوابا عنه وقد عرفت ايضا فيما يتلوان تقرير الدليل بهذا الوجه
مما يتوقف على التقرير الاول وهو مستقل بافادة المطلوب
الذي هو امتناع كون الجملة موجودات مع معدومات فيلزم
لا محالة اشتمال هذا التقرير الثاني على مقدمات مستدركة
ولا يندفع بهذا الجواب ذلك السؤال الثاني بل يثبت ويتقرر به
ولا يخفى عليك ان ذكر السؤال الثاني مع قوله ويمكن تقريره اه
بعد ذكر قوله وتنعكس بعكس النقيض اه مما لا حاجة اليه وكون
تقرير الدليل بهذا الوجه مفيدا لبطلان كون الجملة موجودات
محضة ولبطلان كونها موجودات مع معدومات وكون تقريره

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)